

وهو كمال ومفصل وما لا يصح سوا وجه من الصدق الصدق
لربنا وله بعده المجاسة تجعل مبدأ اعينته بغيره تعلق
له بول الكلام قال الله بحكاية عن الخليل فاهم عدوت
المرتب للعالمين اي فافهمه فهو منقطع كانه قال لكن
رجل العالمين فانه ليس منهم والمستلما بهم من بعض كتابه
معطوفة بعضها على بعض كقول النبي صلى الله عليه وسلم
على الف درهم الا خمائة موقوف الى الخليل كالمشرع نحو عبد
واماره طالق ان ذلك عند الدار عند الشافعي بقوله
عندنا الى ما يليه خاصة لان اصل الكلام على اعتبار اصل
الوضع واقفانه عن الضرورة وهو يرتفع بغيره الى ما يليه فلا
حاجة للاشاعره جذا فالشرط فانه سبيل لا يخرج الى
اصل الكلام عن العمل وانما يتبدل به الحكم او بيان ضرورة
وهو نوع من البيان يقع بسبب الضرورة بالبر بوضع له
التكوت لظن الوضع للبيان وهو لفظ وهو على اربعة اقسام
ان يكون في حكم المنطوق اي التلويح على حكم مسكوت كقوله
عائلة المنطوق كقولته وورثة ابواه فاحتمل الثلث صدق
او جبال البشرية لضافه المرتب اليها ثم خفض الامة بالثالث
فكان بيانا ان الباقي للاب وهذا لم يفسد كقولته التكوت
نصبه بل بذكر الة الصدق بصير نصيبه بالمنطوق او بت

حال

حال الحكم مسكوت صاحب الشرح عذرا من غير ما يعين عن التعبير
فانه يدل على حقيقة ذلك الامر الذي البيان واجد عند الحاجة
اليه اذ لا يجوز منه تغير الناس على مخطور او ثبت
ضرر دفع الغرور مسكوت المولى حين يري عبد يبيع وتبي
فانه يجعل اذا دفع الغرور عن الناس فاهم يستدلون
بمسكونه على اذنه فبما اوفيه فلوله يجعل اذا كان غرورا
وهو اضرار او ثبت ضرورة طول الكلام كقولته على ما به ورد
فالعطف جعل ما بالالزوم وجعل من جنس المعطوف عليه فا
فان حذف المعطوف عليه في العدد متعارف ضرورة كقوله العدة
ولطول الكلام وقال الشافعي في القول قوله في المائة خلاف
قوله له على ما به ونوب فان التوب لا يثبت في الامة الا لما
فلا يخرجهما فلا ضرورة او بيان مبدأ وهو السخ فانه
عند لغة وهو شرعا بيان لمدة الحكم ان الحكمه ان الحكم صفة
ازلية لله في اخرا عن بيان مدة ما للبحر حكم المطلق اخر
عن الوقت الذي يكون معلوما عدل الله بان كونه بيانا لا
انه الملقه اي صيغتين توفيت الحكم المنسوخ فضلا للنسوخ
ظاهره البقاء في حق البشر فكان سديا في حقا بيانا محضيا
حق صاحب الشرح وهو جاريا بالضرورة عدا وهو ما نسخ من
او نساها ناسخ غيرها او مثلها خلا واليهود لعنهم الله